



بيان صحفي مشترك

4 أكتوبر / تشرين الأول 2016

رقم الوثيقة: MDE 24/4885/2016

سوريا: دعوات متجددة لإطلاق سراح خليل معتوق في الذكرى الرابعة لاعتقاله

صرحت 31 منظمة لحقوق الإنسان اليوم بأنه يجب على سوريا أن تفرج فوراً عن محامي حقوق الإنسان خليل معتوق ومساعدته محمد ضاظا في الذكرى السنوية الرابعة لاختفائهما القسري.

ويعتقد أن الرجلين قد اعتقلا في 2 أكتوبر / تشرين الأول 2012، عند نقطة تفتيش تابعة للحكومة وهما في طريقهما من منزل معتوق في ضاحية صحنايا الدمشقية إلى مكتبه في دمشق. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة للمعلومات التي قدمتها عائلتهما وزملاؤهما إلى مكتب المدعي العام في دمشق في 2012 و2013، فقد نفت السلطات السورية أنها ألقت القبض على الرجلين.

وعلى الرغم من هذا الإنكار، فإن أفراداً من المحتجزين لدى الحكومة والذين أطلق سراحهم في 2015 أبلغوا عائلة معتوق أنهم رأوه أثناء احتجازهم في مراكز الاحتجاز المختلفة التي تديرها الحكومة، بما في ذلك فرع أمن الدولة 285 وفرع المخابرات العسكرية 235 في دمشق. ومنذ ذلك الحين، لم تتلق العائلة أي معلومات عن مكان وجوده. فمراكز الاعتقال التي تديرها قوات الأمن التابعة للحكومة السورية مرعبة، والتعذيب والأوضاع غير الإنسانية مستفحلة، حيث قتل فيها عدة آلاف من المعتقلين منذ 2011. وقال بعض المعتقلين السابقين في فرع 235، حيث شوهد خليل معتوق في 2015، حسبما ورد، إنهم احتجزوا في ظروف سيئة في زنازانات مكتظة، مع عدم كفاية فرص الحصول على الغذاء والمياه والمرافق الصحية. أحد المعتقلين، لا يمكن التعريف به لأسباب أمنية، قال إن ما يقرب من خمسة رجال من زنازنته قد لقوا حتفهم في كل يوم نتيجة للتعذيب أو المرض.

أعربت المنظمات عن قلقها البالغ من اعتقال خليل معتوق في مثل هذه الظروف الذي من شأنه تعريض حياته للخطر. ويعاني معتوق من حالة متدهورة من مرض الرئة، ويتطلب العلاج والرعاية الطبية المناسبين، ولكن الذي يخشى من أنه لم يتلق أيًا من ذلك وفقاً لبعض التقارير المحلية.

وليس من الواضح لماذا تم القبض على الرجلين، ولكن من المحتمل أن يكون لذلك صلة بعمل معتوق منذ فترة طويلة باعتباره محامي حقوق الإنسان متخصص في الدفاع عن السجناء السياسيين. وهو أيضاً مدير المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية.

ولم يفرج عن معتوق وضاظا على الرغم من مناشدات نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان لوضع حد لممارسات الاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في مراكز الاحتجاز في سوريا. إن قرار مجلس الأمن رقم 2139، في فبراير / شباط 2014، طالب بالإفراج عن جميع المعتقلين بشكل تعسفي، وهو مطلب تكرر في البيان الرئاسي لمجلس الأمن في 17 أغسطس / آب 2015.

منذ بداية النزاع في سوريا اعتقل آلاف الأشخاص أو اختفوا. وكثير منهم من النشطاء السلميين ودعاة الإنسانية والصحافيين.



منظمة العفو الدولية

ويحدث الاختفاء القسري عندما يحرم أحد الأشخاص من حريته على أيدي موظفي الدولة أو العاملين بموافقتها، ويعقب ذلك رفض الإقرار بحرمان الشخص المختفي من حريته أو إخفاء مصير أو مكان وجوده.

وينبغي على السلطات السورية أن تصغي لهذه المطالبات دون مزيد من التأخير وعلى الفور ودون قيد أو شرط الإفراج عن معتوق وظاظا، فضلا عن جميع الآخرين الذين اعتقلوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية. ويتعين على مجلس الأمن ضمان التنفيذ الفعال والفوري لقرار الأمم المتحدة رقم 2139.

إن المنظمات الموقعة أدناه تطالب الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بالضغط على الحكومة السورية - وجميع أطراف النزاع الأخرى ممن لديهم معتقلات في سوريا - منح المراقبين الدوليين المستقلين إمكانية الوصول دون عائق إلى جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم.

قائمة الموقعين:

1. منظمة العفو الدولية
2. المؤسسة العربية للتنمية والمواطنة
3. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
4. مركز البحرين لحقوق الإنسان
5. منظمة PEN الانجليزية
6. منظمة الحقوق الأورو-متوسطية
7. فرونت لاين ديفنדרز
8. مركز الخليج لحقوق الإنسان
9. هيومن رايتس ووتش
10. المبادرة للدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان في الجزائر
11. الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان
12. الخدمات الدولية لحقوق الإنسان
13. الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين
14. المحامون عن المحامين
15. مرصد حقوق المحامين بكندا
16. مؤسسة مهارات
17. مركز مترو للدفاع عن الصحفيين في كردستان العراق
18. مركز النديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف
19. PAX
20. منظمة PEN الدولية
21. منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
22. مركز سكايز للإعلام وحرية الثقافية
23. المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية
24. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير



منظمة العفو الدولية

25. المركز السوري للعدالة والمساءلة
26. الشبكة السورية لحقوق الإنسان
27. سوريين من أجل الحقيقة والعدالة
28. الجمعية التونسية للدفاع عن القيم الجامعية
29. جمعية اليقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية في تونس
30. Vivarta
31. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان